● أخبار قصيرة



تفجيرات وغارات صهيونية تستهدف بلدات جنوب لبنان

صعّد العدو الصهيوني اعتداءاته على جنوب لبنان، منفذاً تفجيراً عنيفاً في بلدة كفرتبنيت بعد منتصف ليل السبت – الأحد، تزامناً مع شنّ غارات جوية استهدفت وادي السلوقي قرب بلدة شقرا وأطراف بلدة برعشيت في قضاء بنت جبيل.
كما استهدفت مدفعية الاحتلال وادي زيقين والحرش المحاذي لحي الدير في النبطية الفوقا، فيما شهدت بلدة زوطر الشرقية تفجيرات متتالية وعنيفة، بالتزامن مع قصف المنطقة الواقعة بين زوطر وميفدون وبلدة بيت ياحون. وتأتي هذه الاعتداءات في سياق مواصلة الاحتلال خرق اتفاق وقف إطلاق النار، عبر التفجيرات والغارات والقصف المدفعي.



الدفاعات الروسية تُسقط ١٠٥ مسيرات قرب موسكو

أعلن عمدة موسكو سيرغي سوبيانين، الأحد، إسقاط ١٠٥ طائرات مسيرة أوكرانية لدى اقترابها من العاصمة الروسية، خلال الفترة الممتدة من مساء السبت حتى صباح الأحد، مشيراً إلى أن الدفاعات الجوية الروسية حيّدت معظمها على مسافات بعيدة. ويأتي ذلك لليلة الثانية على التوالي، بعدما أعلنت السلطات إسقاط ١٢٣ مسيّرة قرب موسكو ليلة الجمعة والسبت.
وفي مقاطعة سمارا، أعلن الحاكم فياتشيسلاف فيدوريشيف إسقاط أكثر من ٢٠ مسيّرة حاولت استهداف منشآت صناعية، دون تسجيل إصابات. كما أفادت سلطات مقاطعات روستوف وكالوغا وتولا بتدمير عشرات المسيرات خلال التصدي للهجمات الجوية. ولم ترد تقارير عن وقوع خسائر بشرية، فيما تواصل الدفاعات الجوية الروسية عمليات التصدي للمسيّرات في عدد من المناطق.

الهند.. احتجاج ضد «ميتا» بسبب اتهامات بالرقابة

فرّقت الشرطة الهندية بالقوة، باستخدام مدافع المياه، احتجاجاً نظمه نشطاء من حزب المؤتمر المعارض أمام مقر شركة «ميتا» في ولاية هاريانا، رفضاً لما وصفوه بفرض الرقابة على أصوات المعارضة والانحياز إلى حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم بزعامة رئيس الوزراء ناريندرا مودي. واتهم المحتجون الشركة بتقييد المحتوى السياسي المعارض عبر منصتي فيسبوك وإنستغرام، في وقت أكدت فيه «ميتا» التزامها بالقوانين المحلية المنظمة للمحتوى في الهند. ويأتي التصعيد بالتزامن مع رفع حزب المؤتمر دعوى قضائية ضد الشركة والحكومة الهندية، اعتراضاً على قواعد جديدة توسّع صلاحيات حذف المنشورات. ويخشى الحزب أن تؤثر هذه القيود على حضوره السياسي وفرصه في الانتخابات المحلية المقبلة، خصوصاً مع الدور المتزايد لمنصات التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية.



من الثغرات التقنية إلى الأسرار العسكرية

واشنطن في مرمى الضربات السيبرانية.. اختراقات تضرب حصونها العسكرية وتفضح هشاشة أمنها



لا تكمن خطورة الأزمة السيبرانية الأميركية في اختراق منصة «كلاود وان» وحدها، بل في اتساع التهديد ليطال صميم المؤسسة العسكرية، بعد أن شمل مؤسسات استخبارية وحكومية ومالية

الوفاق/ لم تعد الهجمات السيبرانية التي تواجه الولايات المتحدة مجرد حوادث تقنية عابرة يمكن احتواؤها ببيانات التطمين والتصريحات الرسمية، بل تحوّلت إلى أزمة أمنية متشعبة بدأت تطاول مؤسسات الدولة الأكثر حساسية، وصولاً إلى البنية التكنولوجية للمؤسسة العسكرية والقوات المسلحة. فالكشف عن اختراق منصة «كلاود وان» التابعة لسلاح الجو الأميركي يشكّل تطوراً بالغ الخطورة، ليس فقط بسبب طبيعة المنصة والبيانات التي تحتضنها، بل لأنه يكشف عن وصول التهديد إلى عمق المنظومة الدفاعية الأميركية، التي طالما قدّمتها واشنطن باعتبارها نموذجاً للتفوق التكنولوجي والقدرة على حماية أمنها القومي. وما يزيد خطورة المشهد أن هذا الاختراق يأتي في سياق سلسلة من الأعطال والحوادث الأمنية التي طاولت مؤسسات استخبارية ومصرفية وحكومية، بما يطرح تساؤلات جدية حول حقيقة الجاهزية الأميركية لمواجهة الحروب الرقمية، ومدى قدرة الإدارة الحالية على حماية البنية التحتية التي يقوم عليها نفوذها العسكري والسياسي.

«كلاود وان».. اختراق بيانات المؤسسة العسكرية

يمثّل اختراق منصة «كلاود وان» التابعة لسلاح الجو الأميركي منعطفاً مهماً في مسار الأزمة، نظراً إلى الدور المحوري الذي تؤديه هذه المنصة في إدارة البيانات والتطبيقات العسكرية واللوجستية. فمنذ إطلاق المشروع عام ٢٠١٧، جرى العمل على تحويله إلى بنية سحابية موحدة تجمع خدمات شركات تكنولوجية كبرى، بينها «مايكروسوفت» و«أمازون» و«أوراكل» و«ألفابت»، لتشغيل عشرات التطبيقات المرتبطة بشؤون الموظفين والرواتب والصيانة والإمداد والعمليات العسكرية. والأخطر أن المنصة تشمل أنظمة للقيادة والتحكم تجمع بيانات رادارات الدفاع الجوي ومصادر معلومات أخرى في أميركا الشمالية، فضلاً عن نظام يتولى تتبع الذخائر والصواريخ في أكثر من ٢٠٠ موقع عسكري أميركي حول العالم. بل يفتح الباب أمام احتمال تعريض معلومات ذات قيمة عسكرية واستخبارية عالية للخطر، بما فيها بيانات قد تساعد على فهم آليات الانتشار العسكري وسلاسل الإمداد والقدرات التشغيلية. ورغم عدم اتضاح هوية المهاجمين أو حجم الاختراق وما إذا كانت بيانات قد سُرقت فعلاً، فإن مجرد وقوع الحادثة يكشف عن حجم التحدي الذي تواجهه واشنطن في حماية بنيتها العسكرية الرقمية.

من الاستخبارات إلى الجيش.. اتساع الاختراقات السيبرانية

لا يمكن فصل اختراق «كلاود وان» عن سلسلة الحوادث التي سبقت الإعلان عنه، والتي تشير إلى اتساع دائرة الاستهداف لتشمل قطاعات يفترض أنها تتمتع بأعلى مستويات الحماية. فقد تحدثت تقارير إعلامية عن اختراقات أو اضطرابات طاولت أنظمة مرتبطة بوكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي، إلى جانب مواقع عسكرية أميركية وخدمات مالية ومؤسسات حكومية. وتكمن خطورة هذا التراكم في أنه يضع الولايات المتحدة أمام أزمة تتجاوز حدود الاختراق المنفرد، لتطال الثقة بقدرة مؤسساتها على ضمان استمرارية الخدمات وحماية المعلومات الحساسة. فحين تتزامن المشكلات في المؤسسات الأمنية والمالية والعسكرية، يصبح السؤال أكبر من تحديد الجهة التي نفذت الهجوم: كيف يمكن لدولة تقود مشاريع الرقمنة العسكرية وتدفع باتجاه دمج الذكاء الاصطناعي في منظوماتها الدفاعية أن تواجه هذا القدر من الانكشاف في بنيتها الرقمية؟.

تطمينات البنتاغون في مواجهة الشكوك بشأن الاختراقات

في مواجهة هذه التطورات، بدت التصريحات الأميركية محكومة بمحاولة احتواء القلق العام وتقليص الأبعاد السياسية والأمنية للحوادث. فقد أكدت وزارة الدفاع أن أنظمتها آمنة ومحمية، وامتنعت عن التعليق المباشر على الوضع الأمني للشبكات المحددة، مستندةً إلى اعتبارات تتعلق بأمن العمليات. غير أن هذه اللغة الدفاعية لا تبدد التناقض بين التطمينات الرسمية والتقارير التي تتحدث عن اختراق منصة عسكرية رئيسية وتعطلها أثناء عمليات ترقية النظام. فالأمن السيبراني لا يُقاس بما تصدره المؤسسات من بيانات، بل بقدرتها الفعلية على منع الاختراقات واكتشافها واحتواء آثارها. ومن هنا، فإن محاولة واشنطن التعامل مع الأزمة باعتبارها سلسلة حوادث منفصلة قد تزيد من فقدان الثقة، ولا سيما أن الاعتراف بالمشكلة وتحديد حجمها يشكلان شرطاً أساسياً لمعالجتها، لا تهديداً لصورة الدولة كما يبدو من الخطاب الرسمي.

التكنولوجيا العسكرية الأميركية.. تفوق تقني ونقاط ضعف رقمية

تكشف الأزمة أيضاً عن ثغرة استراتيجية في النموذج الأميركي القائم على الاعتماد المتزايد على الشركات التكنولوجية الخاصة والبنى السحابية متعددة المشغلين. فدمج خدمات شركات عملاقة في منصة واحدة يمنح القوات المسلحة مرونة تشغيلية وقدرات متقدمة، لكنه يخلق في المقابل نقاط ترابط واسعة، قد يؤدي استهداف إحداها إلى تهديد منظومة كاملة من الخدمات والبيانات. كما أن توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير الهجمات السيبرانية يضاعف التحدي، إذ باتت عمليات الاستهداف أكثر سرعة وتعقيداً، فيما لم تعد الأساليب التقليدية للحماية كافية بالضرورة لمواجهة التهديدات الجديدة.

الاختراقات السيبرانية .. أزمة أمن قومي ومأزق سياسي وعسكري

داخلياً، بدأت الأزمة تفتح الباب أمام انتقادات سياسية حتى من شخصيات محسوبة على التيار الجمهوري وحركة «ماغا»، إلى جانب تصاعد المواجهة بين الديمقراطيين وإدارة ترامب بشأن إدارة الملفات الأمنية. ولا تقتصر أهمية هذا السجال على تبادل الاتهامات، بل تعكس صعوبة الفصل بين المسؤولية السياسية والمسؤولية المؤسسية عندما يتعلق الأمر بأمن الدولة. وأي خلل في شبكات الاستخبارات أو الاتصالات أو الخدمات اللوجستية قد ينعكس على قدرتها على التخطيط والتنفيذ والتنسيق. كما أن وصول الاختراقات إلى منصة تابعة لسلاح الجو يضع مسألة الجاهزية العسكرية تحت المجهر، ويثير تساؤلات حول مدى قدرة واشنطن على حماية أنظمتها في ظل أزمات دولية تتطلب استجابة عسكرية سريعة وموثوقة. وفي هذا السياق، لا تكفي تعيينات جديدة أو عمليات أمنية تحمل أسماء دعائية لمعالجة الخلل، ما لم تقترن بمراجعة جدية لبنية الحماية والرقابة والمساءلة داخل المؤسسات المعنية.
في المحصلة، لا تكمن خطورة الأزمة السيبرانية الأميركية في اختراق منصة «كلاود وان» وحدها، بل في دلالتها الاستراتيجية على اتساع التهديد ليصل إلى قلب المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة، بعد أن طاول مؤسسات استخبارية وحكومية ومالية. وإذا كانت المنظومات العسكرية الأميركية تعتمد بصورة متزايدة على الحوسبة السحابية والاتصالات والبيانات المترابطة، فإن اختراق هذه البنى يعني أن التهديد بات قادراً على الوصول إلى حيث تبدأ القوة الأميركية، لا إلى هوامشها فقط. وهكذا، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام معادلة محرجة: جيش يمتلك أحدث الأسلحة وأكثرها تطوراً، لكنه يواجه خصماً قادراً على استهداف شبكاته من خلف الشاشات، وتهديد الأسس الرقمية التي يقوم عليها تفوقه العسكري.

الاعتماد العسكري الأميركي على الشركات التكنولوجية والبنى السحابية يوسّع نقاط الاختراق، فيما يزيد الذكاء الاصطناعي من سرعة الهجمات وتعقيدها

احتجاجات في ألبانيا وبوليفيا وفرنسا على خلفية أزمات سياسية ومعيشية



تشهد عدة دول حول العالم موجة متصاعدة من الاحتجاجات الشعبية، على خلفية تفاقم الأزمات الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الخدمات العامة، وسط مطالبات بإصلاحات سياسية واجتماعية وتحميل الحكومات مسؤولية الأوضاع المتردية. ففي ألبانيا، تحولت مظاهرات قادها طلبة في العاصمة تيرانا إلى مواجهات عنيفة مع الشرطة، خلال تحركات تطالب باستقالة رئيس الوزراء إدي راما، احتجاجاً على ما يصفه المتظاهرون بالفساد الحكومي ونقص فرص العمل وتدهور مستوى التعليم. وألقى محتجون الحجارة والزجاجات الحارقة باتجاه قوات الأمن التي ردت باستخدام خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع، فيما حاول متظاهرون الوصول إلى مكتب رئيس الوزراء. وتأتي هذه التحركات بعد أسابيع من الاحتجاجات التي امتدت إلى مدن ألبانية أخرى، ورفعت خلالها شعارات ترفض الفساد والمشاريع الاستثمارية المثيرة للجدل، ومنها مشروع تطوير ساحلي فاخر. وفي بوليفيا، خرج آلاف العمال والطلاب والفلاحين إلى الشوارع، خصوصاً في العاصمة لاباز، رفضاً للإصلاحات الحكومية وارتفاع أسعار الوقود، في ظل أزمة اقتصادية توصف بأنها الأسوأ منذ أربعة عقود. واحتجت النقابات على خطط إعادة هيكلة الشركات العامة وإصلاح التعليم التقني وتنظيم قطاع التعدين، فيما أعلنت نقابات النقل إضراباً وطنياً احتجاجاً على زيادة سعر الديزل بنسبة ١٤ بالمئة. أما في فرنسا، فقد شارك نحو ٤٤ ألفاً و٥٠٠ شخص في مظاهرات شهدتها البلاد، وفق وزارة الداخلية الفرنسية، احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة والعنف ضد المرأة، بالتزامن مع إحياء اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء. وشهدت باريس تحركات دعت إليها جمعيات نسوية طالبت بإقرار قانون شامل لحماية النساء والأطفال، وانضمت إليها نقابات عمالية ومنظمات شبابية. وتعكس هذه التحركات تصاعد الاستياء الشعبي من الأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية، وتزايد المطالب بإصلاحات وتحسين الخدمات العامة.

٨ شهداء في غزة رغم الهدنة.. بينهم موظفان في «أطباء بلا حدود»

استشهد ثمانية فلسطينيين وأُصيب عدد آخر، جراء غارات جوية وقصف مدفعي نفذته قوات العدو الصهيوني في مناطق متفرقة من قطاع غزة خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، في استمرار للخروقات الصهيونية لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل يومه الـ٤١٥، وسط تواصل الاعتداءات على المدنيين والمناطق السكنية. وفي مدينة غزة، استهدفت غارة صهيونية حراس مقر منظمة «أطباء بلا حدود – بلجيكا»، بالقرب من مستشفى الشفاء غربي المدينة، ما أسفر عن استشهاد الموظفين أحمد سفيان أبو حصيرة ومعاذ أبو صبح. وأدانت المنظمة الهجوم، مؤكدةً استهداف حراس مقرها، ومعربةً عن إدانتها لاستمرار الاعتداءات التي تطال العاملين في المجال الإنساني والطبي، مشيرةً إلى أنها فقدت ١٧ من موظفيها منذ بدء الحرب على القطاع.
وفي جنوب غزة، استشهد ثلاثة فلسطينيين إثر غارة جوية استهدفت تجمعاً للمواطنين قرب مسجد معاوية على شارع الرشيد غربي مدينة رفح، فيما تمكنت طواقم الإسعاف من انتشال جثمان فلسطيني أُصيب برصاص قوات الاحتلال قرب الخط الأصفر شمال المدينة، في ظل استمرار المخاطر التي تهدد حياة السكان والنازحين في المناطق القريبة من مواقع انتشار القوات الصهيونية. أما في شمال القطاع، فقد استشهد خالد معين عساف إثر استهداف مركبة في منطقة بئر النعجة غربي مخيم جباليا، فيما توفي الشاب إبراهيم كمال أبو شباب متأثراً بجروح خطيرة أُصيب بها خلال قصف صهيوني سابق استهدف المخيم. بالتزامن مع ذلك، قصفت مدفعية الاحتلال المناطق الشرقية من مدينة خان يونس جنوبي القطاع، ما أثار حالة من الخوف والقلق بين السكان. وتأتي هذه التطورات في وقت تتواصل فيه الخروقات الصهيونية لاتفاق وقف إطلاق النار، وسط أوضاع إنسانية ومعيشية بالغة الصعوبة، ونقص حاد في الخدمات الأساسية والإمدادات الطبية، فضلاً عن استمرار معاناة آلاف العائلات الفلسطينية التي فقدت منازلها واضطرت إلى النزوح المتكرر.



وقد بلغت حصيلة الشهداء منذ بدء وقف إطلاق النار في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٠٥ شهداء، إلى جانب ٦١٦٣ مصاباً وانتشال ٨٥١ جثماناً.